المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 25-07-2006 العـــدد : 12353
الصفحـات : 4 المسلسل : 20

في جلسة مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين بقصر الحوية بالطائف

حث جميع الجهات الحكومية بتخصيص جزء من ميزانياتها السنوية لأغراض البحث العلمي

□ الطائف - واس:

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الاثنين في الديوان الملكي بقصر الحوية بمحافظة الطائف. وفي بداية الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- المجلس أن المملكة تواصل جهودها الحثيثة والمستمرة مع الأطراف الإقليمية والدولية المعنية لنزع فتيل الأزمة اللبنانية والعمل على وقف الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان والأراضي الفلسطينية.

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الأستاذ إياد بن أمين مدني في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة أن المجلس أكد على أهمية التحرك الدبلوماسي المكثف الذي وجه به خادم الحرمين الشريفين والرسائل التي وجهها - حفظه الله - والتي ينقلها صاحب السمو الملكي وزير الخارجية لفخامة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ودولة رئيس وزراء بريطانيا وفخامة الرئيس الروسي والتي تدعو بوضوح وقوة إلى الضرورة القصوى لوقف إطلاق النار ونزيف الدماء والدمار الذي توقعه إسرائيل بلبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة والحاجة إلى تضافر جميع الجهود لتبسط الحكومة اللبنانية كامل سيادتها على التراب اللبناني بأكمله وفق ما جاء في اتفاقيات الطائف وجلسات الحوار الوطني اللبناني التي شاركت فيها جميع الفئات في لبنان وتحميل إسرائيل مسؤولية الدمار والترويع الناتج عن حربها الشاملة على لبنان الشقيق. وكذلك ما تطرقت إليه المحادثات الهامة التي أجراها صاحب السمو الملكي ولي العهد مع فخامة الرئيس الفرنسي في

المصـــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 25-07-2006
الصفحـات : 4
العـــدد : 12353
المسلسل : 20

غير واضحة تصوير

استمرار الدعم الرسمي والشعبي للأشقاء في لبنان وفلسطين عبر القنوات الحكومية والشعبية

باريس.

وأكـد المجلس أن على الدول الكبرى أن تمارس مسؤولياتها الأخلاقية والسياسية نحو العمل على إيقاف فوري لإطلاق النار في لبنان. كما أضاف وزير الثقافة والإعلام أن المجلس أكد على استمرار الدعم الرسمي والشعبي للأخوة الأشقاء في لبنان وفلسطين عبر جميع القنوات الحكومية والشعبية للمشاركة في تخفيف المعاناة التي تنزلها الاعتداءات الإسرائيلية التي تخالف كل المواثيق والعهود والاتفاقات الدولية وأن هذه المشاركة تأتي ترسيخا للسياسة السعودية الثابتة في هذا المجال.

وأبدى المجلس ثقته في أن حملة التبرعات الشعبية التي ستبدأ الأربعاء القادم ستكون -بإذن الله- تجسيدا حيا للمؤازرة الشعبية الغامرة في المملكة للشعب اللبناني الشقيق.

وعلى الصعيد المحلي، أوضح وزير الثقافة والإعلام، أن المجلس ثمن ما أعلن عنه خادم الحرمين الشريفين عن إنشاء جامعة عالمية بالمملكة تختص بالبحوث والتقنية والدراسات العليا وتستقطب الكفاءات العلمية العالمية من جميع أرجاء العالم وموافقته -حفظه الله- على أن يطلق عليها اسم جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، وما يعنيه ذلك من دعم لحركة البحث العلمي وتأكيد دخول المملكة إلى مجال صناعة المعرفة.

وحث المجلس جميع الجهات الحكومية على تخصيص جزء ملموس من ميزانياتها السنوية لأغراض البحث العلمي وإدخال التقنيات الحديثة على أعمالها. وأنهى معالي وزير الثقافة والإعلام بيانه مفيدا بأن المجلس اطلع بعد ذلك على جدول الأعمال، واتخذ من القرارات ما يلي:

أولا: وافق مجلس الوزراء على محضر اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري - الحادي والخمسين - الخاص بترتيب الأوضاع التنظيمية والوظيفية للمجالس البلدية وتوفير الوظائف اللازمة لها وفق ماجاء في المحضر الوزاري سالف الذكر.

ثانيا: بعد الاطلاع على مارفعه صاحب السمو الملكي وزير الداخلية بشأن مشروع اتفاقية تعاون في مجالات الأمن ومكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية التركية الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ ٣ - ١ - ١٤٢٦هـ الموافق ١٢ - ٢ - ٢٠٠٥م وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم ١٩ - ١٠ وتاريخ ٣ - ٤ - ١٤٢٧هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاتفاقية المشار إليها وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

تجدر الإشارة إلى أن من أبرز الملامح العامة لهذه الاتفاقية مايلي:

١ - يتعهد الطرفان بالتعاون لوقف انتشار المواد المخدرة وإساءة استخدام المؤثرات العقلية واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد تهريبها وكشف الوسائل التي يتخذها المهربون والمروجون.

٢ - يعمل الطرفان على تبادل زيارات المختصين في مجال مكافحة تهريب المخدرات وترويجها وإساءة استخدام المؤثرات العقلية وكذلك تبادل زيارات الخبراء في مجال معالجة المدمنين وتاهيلهم.

ثالثاً: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير المالية بشأن مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية الفلبين حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ ٢٨ - ٨ - ١٤٢٦هـ الموافق ٢ - ١٠ - ٢٠٠٥م وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم ٢٠ - ١٠ وتاريخ ٣ - ٤ - ١٤٢٧هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاتفاقية المشار إليها وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

تجدر الإشارة إلى أن من أبرز الملامح العامة لهذه الاتفاقية مايلي:

١ - يشجع كل طرف متعاقد قدر الإمكان استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر في إقليمه ويسمح بدخول هذه الاستثمارات طبقاً لتشريعاته، وبمنحها معاملة منصفة وعادلة.

٢ - تتمتع الاستثمارات الخاصة بمستثمري أيّ من الطرفين المتعاقدين بالحماية والأمن الكاملين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.

رابعاً: وافق مجلس الوزراء على تعيينٍ بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة وذلك على النحو التالي:

١ - تعيين علي بن ناصر بن دهش الوزره على وظيفة وكيل الوزارة للتعليم بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة التعليم العالي.

٢ - تعيين عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن الهزاع على وظيفة وكيل الوزارة المساعد لشؤون الإذاعة بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الثقافة والإعلام.